مؤتمر

اللواء البيسري مستقبلا الوزير مولوي.

خارطة طريق تنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين
مولوي: مستعدّون للتفاوض على خطة للعودة
البيسري: منع خلق واقع اندماجهم باللبنانيين

تستمر قضية النزوح السوري اولوية وطنية اجماعية، لا يتقدم عليها اي اهتمام لبناني آخر، كونها تطرق باب الكيان لينفتح لها على مصارعيه، ومن ثم ينتقل الى صراع مرير للحفاظ على الوجود، في خضم تحولات اقليمية ودولية واعادة رسم خرائط نفوذ يخشى ان تتحول الى تغيرات في الحدود والديموغرافيا

حتى يبقى لبنان وطنا عصيا على التوطين والتفتيت والتقسيم والتجزئة، وبدعوة وحضور وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي، استضافت المديرية العامة للامن العام اطلاق خارطة طريق لتنظيم الوضع القانوني للنازحين السوريين وآلية عودتهم، وذلك بالتعاون مع مؤسسة "بيت لبنان والعالم".

عند وصول الوزير مولوي، كان في استقباله في الباحة الخارجية لمقر المديرية المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري، واقيمت له مراسم الاستقبال الرسمية، ثم انتقلا الى مكتب المدير العام وعقدا اجتماعا ثنائيا جرى في خلاله عرض اوضاع الامن العام، اضافة الى الاوضاع الانية في البلاد.

مع اكتمال حضور المدعوين من وزراء ونواب وسفراء ومدراء عامين ومحافظين وكبار الضباط واعلاميين، بدأ الحفل في قاعة 27 آب بالنشيد الوطني، ثم كانت كلمة لرئيسة مؤسسة "بيت لبنان والعالم" بيتي هندي، سألت فيها "هل يجوز ان نسكت عن ملف النزوح كي لا يقال ان كلامنا عنصري؟ وهل يجوز ان يكافأ لبنان الذي استقبل الاخوة السوريين بهذه الطريقة؟ اننا لا نستطيع ترك ملف النزوح بلا حل، وعلينا عدم انتظار الحل السياسي في سوريا او التذرع بحرب غزة لابقاء النازحين في وطننا".

ودعت "الجميع الى التعاون قبل فوات الاوان، لأن كلفة النزوح المباشر على لبنان نحو مليار ونصف مليار دولار سنويا وفق البنك الدولي، اما الكلفة غير المباشرة فهي 3 مليارات دولار، وحان الوقت كي يتحمل كل مسؤول مسؤولياته فعلا لا قولا، وان يعمل حتى تمتلك الدولة اللبنانية داتا صحيحة ودقيقة لاعداد النازحين".

ثم كانت كلمة للاعلامي وليد عبود قال فيها: "مع ان المؤمن لا يلدغ من جحر واحد مرتين، فان العاصفة، للاسف، هبت على لبنان مرتين: العاصفة الاولى هبت علينا في العام 1948 عندما لجأ الفلسطينيون الى ارضنا يومها قيل ان لجوءهم الى لبنان مسألة ايام او اسابيع او اشهر على ابعد تقدير لكن الايام امتدت، والاسابيع طالت والاشهر تتابعت، والاعوام تناسلت، وهذه السنة يكون انقضى على وجودهم بيننا حوالي ستة وسبعين عاما، مليئة بالدموع والدماء. والعاصفة الثانية تمثلت بلجوء السوريين الى ارضنا، في العام 2011. وقيل يومها ايضا ان وجودهم بيننا لن يطول، باعتبار ان الحوادث في سوريا لا يمكن ان تستمر طويلا. ومع ان الحوادث انتهت تقريبا هناك فان النازحين السوريين لم يعودوا، بل تزايدوا وتكاثروا، وهم ما زالوا يتزايدون ويتكاثرون".

واعتبر انه في تحديد المسؤوليات، فان "المسؤول الاول هو المجتمع الدولي، بلدانا ومنظمات، وعلى رأسها منظمة الامم المتحدة، من خلال مفوضية اللاجئين التابعة لها. المجتمع الدولي يهادن ويداهن. يراوغ ويناور. يهرب ويتهرب. هكذا فان معظم بلدان العالم ليست بريئة من استضعافنا، ولا من استهدافنا، ولا حتى من دمائنا. المسؤول الثاني عن وضعنا: المجتمع العربي. انه مجتمع يدفن رأسه في الرمال. وكما حمل لبنان الوزر الاكبر من القضية الفلسطينية، ها هو يعيد التجربة محملا لبنان الوزر الاكبر من القضية السورية. فهل معقول ان يتحمل الوطن الصغير لوحده اثقال القضايا العربية الكبيرة؟ وهل مسموح ان يدفع البلد المهدد دائما بوحدته وتضامنه اثمان اللاوحدة العربية واللاتضامن العربي؟ المسؤول الثالث: سوريا. ففي ادبيات المؤيدين للنظام هناك انه لا يمانع في عودة ابنائه، لكنه ينتظر اتصالات مكثفة اكثر من المسؤولين اللبنانيين. فهل من يصدق أن بلداً يريد عودة ابنائه اليه حقاً، يتوقف عند الشكليات ولا يعمل بنفسه بجد وجهد من اجل عودتهم الى دفء بيوتهم وعطاء ارضهم ورائحة ترابهم؟ المسؤول الرابع والاخير: معظم القيادات والمسؤولين في لبنان الذين يتقاذفون الاتهامات جزافا بدلا من ان يعملوا، حتى انطبق عليهم المثل القائل: اقرأ تفرح جرب تحزن".

والقى رئيس الهيئات الاقتصادية الوزير السابق محمد شقير كلمة قال فيها: "بالمختصر المفيد، هناك زحف للمؤسسات التي ينشئها النازحون، وهذا الزحف يتوسع بشكل كبير ومخيف، وما يزيد من المخاطر على الاقتصاد الوطني وعلى الهيكل الاقتصادي اللبناني، هو احلال المؤسسات السورية غير الشرعية مكان المؤسسات اللبنانية الشرعي، ما ساهم بشكل كبير في توسع الاقتصاد غير الشرعي في لبنان الذي بات يمثل بين 55 و60 في المئة من حجم الاقتصاد الوطني، الذي تقدر خسائره بمليارات الدولارات".

واوضح "ان تهديد العمل غير الشرعي للنازحين السوريين بات اليوم في القلب النابض للاقتصاد الوطني، في وظائف مهمة وفي اعمال نوعية وذات تكاليف كبيرة، وهذا يعني ان الخطر بات يهدد اسس لبنان الاقتصادية وميزاته التفاضلية".

والقى المدير العام للامن العام بالانابة اللواء الياس البيسري كلمة قال فيها: "تشكل ازمة النزوح السوري بتشعباتها المختلفة، تحديا كبيرا في منطقة الشرق الاوسط عموما، وفي لبنان تحديدا. الا انها للاسف، تحولت الى مادة سياسية تتجاذبها الاطراف. ان عودة السوريين الى وطنهم مسألة انسانية في الدرجة الاولى، فلا حل لهذه الازمة من دون عودة ابنائه اليه بكرامة، ولا استقرار في لبنان ودول حوض المتوسط من دون حل جذري لهذه المشكلة. فلبنان الرسالة هو وطن نهائي لجميع ابنائه، لا تجزئة، لا تقسيم، ولا توطين".

اضاف: "الجميع مطالب بالتحلي بالمسؤولية. وانطلاقا من واجبنا الوطني والسيادي، نطلق اليوم "خارطة طريق"، هي من فعل ايماننا بلبنان الذي سينهض بتكاتف ابنائه ودعم شركائه، ومن خلال الدور القانوني للمديرية العامة للامن العام، التي نيطت بها صلاحيات ضبط الدخول الى لبنان، والاقامة فيه وتنظيم تواجد الرعايا العرب والاجانب على اراضيه، الى جانب تكليفنا من دولة رئيس الحكومة متابعة موضوع اعادة النازحين السوريين. خارطة الطريق هذه، تحاكي جذور الازمة، وتشكل استراتيجيا وطنية تلتزم مبدأ عدم الاعادة القسرية Principle of non refoulement، وعدم خلق اجواء تحريض بين الشعبين اللبناني والسوري، وضبط ومعالجة اوضاع ◄

هندي: على المسؤول تحمل مسؤولياته فعلا لا قولا

مشاركون في الاحتفال.

◄ وتداعيات النزوح السوري، توصلا الى عودة طوعية آمنة وكريمة، او اعادة توطين الراغبين منهم في بلد ثالث. وكما سبق وتعهدنا، تسلمنا مؤخرا قاعدة بيانات من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، وهي كناية عن 1486000 نازح، من دون تصنيف او تحديد لتاريخ التسجيل او الدخول الى لبنان، ما يعقد تحديد الوضع القانوني لهؤلاء. وتم نقل هذه البيانات ضمن قوانين الحماية والمعايير الدولية، ونحن نلتزم عدم استعمالها لغير الاوجه المحددة في الاتفاقية، وبعدم تسليمها لجهة ثالثة. ولن نوفر اي جهد من اجل تطبيق احكام القوانين على كافة الاشخاص المقيمين على الاراضي اللبنانية حفاظا على سيادة الدولة، مع احترام القوانين والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي لا تناقض ولا تمس بالقوانين الداخلية للدول".

وجدد اللواء البيسري "الالتزام بمبدأ عدم الاعادة القسرية، وباستئناف اطلاق قوافل العودة الطوعية، مع التأكيد بأن لبنان هو بلد عبور وليس بلد لجوء. فنحن حريصون على منع خلق واقع للاندماج، وعلى مكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال ضبط حالات تزوير جوازات السفر وتأشيرات الدخول، ومراقبة حركة تنقلات السوريين عبر مطار رفيق الحريري الدولي وكافة المعابر الحدودية، لضبط اي تجاوزات او عمليات تهريب اشخاص عبرها".

واوضح ان "المجلس الاعلى للدفاع كلف الجيش والقوى الامنية تشديد الرقابة على الحدود، ورد اي شخص يحاول الدخول الى لبنان بصورة غير شرعية اعتبارا من تاريخ 2019/4/24(PUSH BACK)، ومن هنا يتم تكثيف الجهد الاستعلامي لتفكيك مافيا عصابات التهريب والجريمة المنظمة، وسوق المخالفين امام القضاء. مع الاشارة الى ان عددا من اللبنانيين يشتركون في عمليات التهريب".

ودعا الى انه "انطلاقا من المسؤولية المجتمعية المشتركة، المطلوب رفع مستوى الوعي لدى اللبنانيين، وعدم الانجرار وراء الكسب المادي السريع من خلال استخدام ، او ايواء، او تاجير اي عقار مخالف لانظمة الاقامة والعمل، والسعي الى حماية اليد العاملة اللبنانية من المنافسة غير المشروعة، ومكافحة ظاهرة الشريك الوهمي

الوزير مولوي.

اللواء البيسري.

مقدم الصفوف.

عبود: المسؤول الاول هو المجتمع الدولي

شقير: الخطر بات يهدد اسس لبنان الاقتصادية وميزاته التفاضلية

اللبناني، او تملك عقارات بطرق ملتوية، وهذه مسؤولية مشتركة مع الوزارات المعنية وفقا لاختصاص كل منها".

واعتبر "ان مشكلة الولادات غير المسجلة بين النازحين تعتبر من اهم واخطر المسائل التي تعترض معالجة ملف النزوح، وذلك بالرغم من التسهيلات الممنوحة لهم، ومرد ذلك الى غياب ثقافة القانون لدى البعض، لهذا تقوم وزارة الشؤون الاجتماعية بالتنسيق مع اللجنة المشكلة من وزارة الداخلية والبلديات، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون

السيدة بيتي هندي.

الاعلامي وليد عبود.

الوزير السابق محمد شقير.

اللاجئين، وشركاء اخرين في تطبيق الخطة الوطنية لتسجيل ولادات النازحين السوريين، وحفظ قاعدة البيانات الخاصة بهم، بهدف عدم السماح بوجود مكتومي قيد، او عديمي الجنسية. كما يتم تفعيل الحلول الدائمة بحث المجتمع الدولي على زيادة حصة لبنان في برنامج اعادة التوطين لدى بلد ثالث بالتنسيق مع الامن العام، وباعادة احياء برنامج العودة الطوعية بالتعاون مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما كان معمولا به سابقا. ونعلن اليوم ان قافلة من النازحين ستنطلق قريبا الى سوريا، بالاضافة الى استمرار المديرية بتقديم التسهيلات والاعفاءات اللازمة للنازحين الراغبين في العودة التلقائية الى بلادهم، وذلك مباشرة عند المعابر الحدودية".

واعلن "بناء على ما تقدم، نطلق اليوم مشروعا نموذجيا (pilotproject) في احد الاقضية اللبنانية بالتعاون مع المجتمع المدني والبلديات، لزيارة اماكن تجمع النازحين بهدف استكمال وتحديث بيانات المسجلين، وتحديد اماكن سكنهم، لحسن استثمار هذه البيانات، ومنع اي تنازع قانوني في معالجة ملفاتهم، مع ايلاء الحالات الانسانية الاستثنائية عناية خاصة".

وتوجه اللواء البيسري "بالشكر الى صاحب الدعوة معالي الوزير بسام مولوي، والى كل من ساهم في انجاح هذا اللقاء المثمر، الذي يناقش قضية وطنية دولية انسانية بامتياز، الامر الذي يفرض علينا التعامل معها بكل جدية، وبما يخدم المصلحة اللبنانية. واؤكد لكم اننا منفتحون على كل المبادرات والاقتراحات، من اي جهة اتت، التي تساعد في دعم خارطة الطريق، وتطوير المشاريع التي تخدم الخطط التنفيذية في المستقبل".

واختتم الحفل بكلمة صاحب الدعوة والرعاية وزير الداخلية والبلديات بسام مولوي الذي قال: "يكفي لبنان ازمات، هل المطلوب ان نخسر لبنان؟ لا، ان لبنان لنا وباق مدى الازمان، ولن يتهدد بكيانه، ولبنان موجود بحكم الوجود وعمره من عمر الوجود".

اضاف: "في موضوح النازحين السوريين فان سقفنا هو المصلحة الوطنية العليا، وضميرنا الايمان بلبنان، ووسيلتنا القانون، فنحن ملتزمون حقوق الانسان، انما نحن ملتزمون مصلحتنا العليا التي تجعلنا نحافظ على لبنان ولا نخسره، ولن نقبل اي تهديد للنظام والكيان".

وتابع "لا احد يقبل في الداخل ولا في الخارج ان يتهجر ابناؤنا لعدم توفر فرص العمل والسكن، بينما يحل مكانهم النازحون السوريون ومن جنسيات اخرى، نحن مسؤوليتنا الحفاظ على صورة وهوية لبنان التي لم تكن يوما عنصرية، لأن لبنان كان وسيبقى مستشفى ومدرسة ومصيفا وجامعة الشرق، المنفتح على الاخر، وبيروت التي تجمع العالم لا تتهم بالعنصرية، نحن نرفض هذا الاتهام وهو مردود على مطلقيه".

واوضح مولوي قائلا "عندما اصدرنا التعاميم عن وزارة الداخلية والبلديات والتي وجهناها الى البلديات وفرضنا فيها تطبيق القوانين اللبنانية في ما خص السكن والاقامة واجراء المعاملات والعمل، فنحن بذلك نحفظ لبنان ونطبق القوانين ومصلحة لبنان العليا، التي ندعو المجتمع الدولي الى الالتزام بها، ونحن على استعداد للتفاوض مع جميع المنظمات الدولية ومع المجتمعين الدولي والعربي لتحقيق الغاية المرجوة والمتمثلة بخطة عودة واضحة، واطار زمني واضح لهذه العودة، اما في حال عدم الاستجابة لمطلبنا سنحمي مصلحة لبنان العليا والقرار سيكون لبنانيا، ولبنان ليس للبيع هو وطن نهائي لجميع ابنائه، وهو وطن يلتزم بالشرعية الدولية، ولبنان بلدي عربي وهو لكل العرب".

واكد "وقوفه الى جانب كل البلديات ودعمنا لهم في تحصيل حقوقها وتطبيق القوانين، والوزارة مع تحصيل حقوق البلديات، وما حكي عن الغاء لجان متعلقة بالبلديات هو امر غير صحيح، وما حكي عن توزيع عائدات الصندوق البلدي المستقل، فان توزيع هذه العائدات لا يعود الى وزير الداخلية انما منصوص عليه بالقانون وتقوم وزارة الداخلية والبلديات بتطبيق القانون".

وتناول مولوي الحملات التي تتهم لبنان ◄

◄ واللبنانيين بالعنصرية، فقال "ان هذه الحملات تهدف الى ابقاء غير اللبنانيين وتحديدا السوريين وباعداد كبيرة في لبنان، وتهدف الى ترهيب اللبنانيين ومنعهم من المطالبة بتطبيق القانون على تراب الوطن، وان كل منظمة او جمعية تقوم بهذا العمل لتخريب السلم الاهلي في لبنان، وهي مدفوعة ويدفع لها لقاء القيام بهذا العمل، فان مجلس الوزراء اتخذ قرارا ونطبق القانون في ما خص ملاحقة هذه الجمعيات، والمديرية العامة للامن العام مكلفة من وزارة الداخلية معرفة الجمعيات التي تضر بالمصلحة الوطنية العليا ليطبق عليها القانون". وجدد مولوي التأكيد على "الايمان بعروبة لبنان ووقوفه الى جانب القضايا العربية، ونحن مؤمنون بأن اشقاءنا العرب جميعهم دائما الى جانب لبنان ويريدون المحافظة عليه. اما بالنسبة الى الهجرة غير الشرعية الى اوروبا فان لبنان ليس مسؤولا عنها، ونطلب من الدول الاوروبية الصديقة ان تنظر الى الواقع اللبناني كما تنظر الى واقعها، وهل تقبل ان يكون ثلث سكانها من غير مواطنيها الاصليين؟".

استراتيجيا المديرية العامة للامن العام لعودة النازحين

عرض المقدم ايلي عون الاستراتيجيا التي وضعتها المديرية العامة للامن العام لعودة النازحين السوريين، وابرز ما تضمنت:

- الرؤية (vision):

وضع استراتيجيا وطنية موحدة لضبط ومعالجة كافة ارتدادات النزوح السوري على لبنان، توصلا الى عودة طوعية آمنة وكريمة للنازحين الى بلادهم او اعادة توطينهم لدى بلد ثالث.

- المهمة (mission):

• اجراء مسح شامل لكل السوريين المتواجدين في لبنان لتأمين داتا انطلاقا من حق الدولة بمعرفة المتواجدين كافة على اراضيها.

• تصنيف السوريين المقيمين على الاراضي اللبنانية ضمن فئات تمهيدا لوضع اسس تنظيمية لضبط وقوننة كل منهم ضمن الفئة التي ينتمي اليها، مع العمل على اصدار المراسيم والقرارات اللازمة عبر السلطات المختصة عندما تدعو الحاجة.

• اعادة احياء برنامج العودة الطوعية واطلاق القوافل بمجرد توفر الظروف المناسبة لذلك بالتنسيق بين الامن العام وunhcr كما كان معمولا به سابقا.

• تطبيق الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقع عليها، الى جانب القوانين والانظمة الداخلية اللبنانية.

• استثمار داتا النازحين التي حصلت عليها المديرية العامة للامن العام من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين ما يسمح بالتعاطي مع هذه الفئة وفقا للاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية الناظمة.

• متابعة نشاطات الجمعيات والمنظمات غير الحكومية عبر تطبيق قانون الجمعيات وحصر هذه النشاطات بالعمل الاغاثي المؤقت وليس المستدام.

• مواكبة الوزارات المعنية لتنفيذ القوانين عبر اجراء حملة على المؤسسات التجارية غير الشرعية التي يديرها سوريون.

• تحديد وضعية السوريين في لبنان (statusdetermination) تبعا للوضع القانوني (legal status)

• المقيمون في لبنان بصورة شرعية ووفقا للقوانين والانظمة اللبنانية سواء قبل او بعد نشوب الازمة السورية.

• النازحون المسجلون (registered) لدى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بين العام 2011 والعام 2015 ويستفيد هؤلاء من الحماية الدولية لحين عودتهم طوعا الى بلادهم او اعادة توطينهم لدى بلد ثالث.

• المدونون (recorded) لدى المفوضية اعتبارا من العام 2015 وهذه الفئة تستفيد من التقديمات الاغاثية وتنطبق عليها القوانين اللبنانية المرعية الاجراء لاسيما وان الحكومة اللبنانية طلبت رسميا من المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وقف تسجيل النازحين السوريين اعتبارا من بداية العام 2015 بموجب القرار رقم 38 خلال شهر تشرين الاول من عام 2014، (مستند رقم 2)، على ان تؤخذ في الاعتبار الحالات الاستثنائية الانسانية في حال وجودها.

• الداخلون خلسة بعد تاريخ 2019/04/24 وهذه الفئة ينطبق عليها قرار المجلس الاعلى للدفاع ويتم ترحيلهم الى بلادهم بعد اعلام المفوضية.

• السوريون الذين دخلوا البلاد بصورة شرعية وخالفوا نظام الاقامة والعمل وهؤلاء يقيمون في لبنان دون الحصول على اقامة او اجازة عمل وفقا للاصول.

• الموقوفون السوريون ويشكلون 38% من مجموع نزلاء السجون وهؤلاء يتم بت وضعهم القانوني بعد بت ملفاتهم القضائية.

• السوريون المدانون باحكام جزائية صادرة عن القضاء اللبناني بجرائم شائنة وهؤلاء تسقط عنهم صفة النزوح وتتخذ الاجراءات القانونية في حقهم التي تصل الى ترحيلهم ضمن آلية معتمدة في هذا الخصوص.

• المولودون على الاراضي اللبنانية ابان نزوح ذويهم، وهؤلاء اما سجلت ولادتهم تلقائيا في السجلات اللبنانية او عبر برنامج وزارة الشؤون الاجتماعية لتسجيل ولادات السوريين، واما غير مسجلين ولا يحملون اي مستند ثبوتي.

تبعا لدوافع النزوح (displacement motifs)

- النازحون الهاربون من اتون الحرب السورية ودخلوا الاراضي اللبنانية اما بصورة شرعية عبر المعابر الحدودية واما خلسة عبر طرق التهريب.

- النازحون الاقتصاديون: وهم اغلبهم عمال قدموا الى لبنان لاسباب اقتصادية بحتة لا علاقة لها بالحرب السورية، ويمارسون اعمالا في لبنان سواء بصورة شرعية او غير شرعية.

- النازحون العابرون: الذين دخلوا الى لبنان بهدف الانتقال الى دول الاتحاد الاوروبي عبر الهجرة غير الشرعية.

خارطة الطريق تتألف من المحاور التالية:

- المحور الاول: ادارة الحدود (border management) ومكافحة التهريب.

- المحور الثاني: ضبط اوضاع السوريين المتواجدين في لبنان.

- المحور الثالث: مكافحة ظاهرة الاقتصاد الموازي وقمع المخالفات واقفال المحال والمؤسسات التجارية غير الشرعية.

- المحور الرابع: فتح قنوات التواصل مع كافة الجهات المعنية بالنزوح السوري.